الدّكتورة باطلي غنيّة

وسائل الدّفع الإلكترونية

التّحويل المصرفي، الإشعار بالاقتطاع، بطاقات الدّفع الإلكتروني، الأوراق التّجاريّة الإلكترونيّة، النّقود الإلكترونيّة

الطبعة الأولى

دار هومه

Scanned with CamScanner

الفهرس

المقدمة 07

الفصل الأول : التحويل المصرفي..... 29

المبحث الأول : ماهية التحويل المصرفي 31

المطلب الأول : مفهوم التحويل المصرفي..... 31

الفرع الأول : تعريف التحويل المصرفي..... 32

الفرع الثاني : خصائص التحويل المصرفي 34

أولا/ التحويل المصرفي هو عمل تجاري 34

ثانيا/ التحويل المصرفي يقوم على الكتابة القيدية..... 34

ثالثا/ التحويل المصرفي يقوم على استقلال علاقات الأطراف..... 35

الفرع الثالث : تمييز التحويل المصرفي عن العمليات المشابهة له..... 35

أولا : تمييز التحويل المصرفي عن الشيك..... 36

ثانيا : تمييز التحويل المصرفي عن الإشعار بالاقتطاع 37

ثالثا : تمييز التحويل المصرفي عن الحوالة البنكية 38

رابعا : تمييز التحويل المصرفي عن حوالة الديون المهنية..... 39

خامسا : تمييز التحويل المصرفي عن الاعتماد المؤيد 39

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للتحويل المصرفي 40

الفرع الأول : نظريات القانون المدني..... 40

أولا : نظرية حوالة الحق..... 40

ثانيا : نظرية الإنابة..... 41

Scanned with CamScanner

ثالثا : نظرية الوكالة..... 43
أولا/ التحويل بين حسابين لشخصين في مصرفين 44
ثانيا/ أما إذا كان التحويل بين حسابين
لشخص واحد 45
الفرع الثاني : الاتجاه الحديث 46
المطلب الثالث : صور التحويل المصرفي..... 49
الفرع الأول : التحويل المصرفي البسيط..... 50
أولا : التحويل المصرفي بين حسابين لشخصين مختلفين..... 50
ثانيا : التحويل الذي يتم لصالح الآمر نفسه..... 51
الفرع الثاني : التحويل المصرفي المركب..... 52
أولا / التحويل بين حسابين لدى بنكين مختلفين..... 52
ثانيا/ التحويل بواسطة تدخل بنك ثالث 53
الفرع الثالث : التحويل المصرفي الالكتروني 53
المبحث الثاني : إجراءات التحويل المصرفي..... 60
المطلب الأول : إصدار أمر التحويل 60
الفرع الأول : الشروط الموضوعية 61
أولا : الشروط الموضوعية العامة 61
1/ الأهلية 61
2/ الرضا 63
3/ المحل..... 64

Scanned with CamScanner

4/ السبب..... 64
ثانيا/ الشروط الموضوعية الخاصة 65
1/ ضرورة وجود حسابين لدى نفس البنك أو أكثر..... 65
2/ يجب أن يرد التحويل على النقود أو على قيم
منقولة كالأسهم والسندات..... 66
3/ ضرورة وجود رصيد كاف في حساب الآمر..... 66
4/ هدف التحويل هو نقل مبلغ من حساب إلى آخر..... 68
الفرع الثاني : الشروط الشكلية 68
أولا : الكتابة 68
ثانيا : البيانات الإلزامية..... 71
المطلب الثاني : تنفيذ أمر التحويل..... 72
الفرع الأول : شروط وأسلوب تنفيذ أمر التحويل..... 73
أولا : شروط تنفيذ أمر التحويل..... 73
1/ ضرورة وجود اتفاق..... 73
2/ ضرورة توافر مقابل الوفاء 74
3/ فحص أمر التحويل..... 76
الفرع الثاني : أسلوب تنفيذ أمر التحويل..... 77
المطلب الثالث : إثبات تنفيذ أمر التحويل..... 79
الفرع الأول : الإثبات بالوسائل التقليدية. 79
أولا : كشف الحساب 80

Scanned with CamScanner

ثانيا : أمر التحويل 80
ثالثا : الإشعار بالتحويل..... 81
الفرع الثاني : الإثبات بالوسائل الحديثة 82
أولا : الإثبات برسائل البيانات..... 83
ثانيا : الميكروفيلم..... 84
المبحث الثاني : الآثار والمسؤولية المترتبة عن عملية
التحويل المصرفي 85
المطلب الأول : أثار عملية التحويل المصرفي..... 85
الفرع الأول : آثار التحويل المصرفي في علاقة البنك بالآمر..... 85
الفرع الثاني : آثار التحويل المصرفي في علاقة البنك بالمستفيد..... 90
الفرع الثالث : آثار التحويل المصرفي في علاقة الآمر بالمستفيد 92
المطلب الثاني : مسؤولية البنك في التحويل المصرفي..... 93
الفرع الأول : مسؤولية البنك اتجاه الآمر بالتحويل..... 94
أولا/ المسؤولية في حالة عدم التحقق من صحة أمر التحويل 94
ثانيا/ المسؤولية عن تنفيذ أمر تحويل مزور..... 95
ثالثا/ المسؤولية عن تنفيذ أمر تحويل بطريق الغلط..... 96
رابعا/ المسؤولية عن رفض تنفيذ أمر التحويل 98
خامسا/ المسؤولية عن التأخير في تنفيذ أمر التحويل..... 99
1/ اشتراط العميل الآمر إرجاء تنفيذ أمر التحويل..... 100
2/ وضعية الحساب 100

Scanned with CamScanner

3/ إجراء تحقيق حول أمر التحويل 100
سادسا/ مسؤولية البنك في حالة إفلاس الآمر..... 101
الفرع الثاني : مسؤولية البنك اتجاه المستفيد 103
الفرع الثالث : مسؤولية البنك اتجاه بنك المستفيد 105
الفصل الثاني : الإشعار بالاقتطاع..... 107
المبحث الأول :مفهوم الاشعار بالاقتطاع وأنواعه 109
المطلب الأول :مفهوم الاشعار بالاقتطاع..... 109
المطلب الثاني : أنواع الاشعار بالاقتطاع..... 111
الفرع الأول : الاشعار بالاقتطاع الاتفاقي..... 111
الفرع الثاني : الاشعار بالاقتطاع القانوني 112
الفرع الثالث : الاشعار بالاقتطاع العقابي..... 114
أولا/ حالة التغيب لأسباب غير مشروعة 114
ثانيا/ حالات عدم أداء العمل لأسباب أخرى..... 115
1/ حالة اللجوء إلى الاضراب..... 115
2/ الاقتطاعات المرتبطة بالشهادات الطبية..... 115
المبحث الثاني : إجراءات الإشعار بالاقتطاع 117
المطلب الأول : إصدار الأمر بالأداء عن طريق
الاشعار بالاقتطاع 117
الفرع الأول : الشروط الموضوعية الخاصة..... 118
أولا/ وجود حسابين لشخصين مختلفين لدى بنك

Scanned with CamScanner

واحد أو أكثر.....118
ثانيا/ أن يرد أمر الاقتطاع على مبلغ نقدي.....118
ثالثا/ وجود رصيد في حساب الآمر.....119
الفرع الثاني : الشروط الشكلية 119
المطلب الثاني : تنفيذ أمر الاقتطاع.....120
الفرع الأول : أن يكون هناك اتفاق بين البنك والآمر من جهة
على إجراء الاقتطاع.....120
الفرع الثاني : ضرورة وجود رصيد في حساب الآمر بالاقتطاع 120
الفرع الثالث : ضرورة وجود حساب لكل من الآمر
بالاقتطاع والمستفيد الدائن.....121
المطلب الثالث : كيفية تنفيذ أمر الاقتطاع.....121
المبحث الثالث : آثار الاشعار بالاقتطاع.....126
المطلب الأول : آثار الاشعار بالاقتطاع في علاقة الزبون
الآمر بالمستفيد 126
المطلب الثاني : آثار الاشعار بالاقتطاع في علاقة
المستفيد بالبنك.....127
المطلب الثالث : آثار الاشعار بالاقتطاع في علاقة الزبون
الآمر بالبنك.....128
الفصل الثالث : بطاقات الدفع الالكتروني 129
المبحث الأول : ماهية بطاقات الدفع الالكتروني.....131

Scanned with CamScanner

المطلب الأول : مفهوم بطاقات الدفع الالكتروني..... 131
الفرع الأول : تعريف بطاقات الدفع الالكتروني 132
أولا/ التعريف التشريعي لبطاقات الدفع الالكتروني 132
ثانيا/ التعريف الفقهي لبطاقات الدفع الالكتروني 135
1/ تعريف الفقهي لبطاقة الوفاء 135
2/ التعريف الفقهي لبطاقة الائتمان..... 136
ثالثا/ التعريف التقني أو الفني لبطاقات الدفع الالكتروني..... 139
الفرع الثاني : أطراف بطاقات الدفع الالكتروني..... 140
أولا/ حامل البطاقة 140
ثانيا/ التاجر 140
ثالثا/ مصدر البطاقة 140
الفرع الثالث : خصائص بطاقات الدفع الالكتروني 141
أولا/ تعدد أطراف العلاقة القانونية في بطاقات
الدفع الالكتروني..... 141
ثانيا/ استقلالية العلاقات القانونية الناتجة عن التعامل
ببطاقات الدفع الالكتروني 142
ثالثا/ استقلال الالتزامات الناشئة عن استعمال
بطاقات الدفع الالكتروني 143
رابعا/ عدم خضوع البطاقات للتنظيم القانوني الخاص
بوسائل الدفع التقليدية 143
الفرع الرابع : كيفية عمل بطاقات الدفع الالكتروني 144

Scanned with CamScanner

أولا/البطاقة اليدوية 145
ثانيا/ البطاقة بالشريط المغناطيسي..... 146
ثانيا/ البطاقة بذاكرة والمسماة بطاقة بشريحة..... 146
رابعا/ البطاقة الافتراضية 146
المطلب الثاني : أنواع بطاقات الدفع الالكتروني 146
الفرع الأول : صعوبة تقسيم بطاقات الدفع الالكتروني 147
أولا/تنوع واختلاف أشكال البطاقات..... 147
ثانيا/أسباب هذا التعقيد..... 148
1/ النظام التقني 148
2/ الهيئات المصدرة للبطاقات 148
الفرع الثاني : التصنيفات المختلفة لبطاقات الدفع الالكتروني..... 149
أولا/ التصنيف الاقتصادي لبطاقات الدفع الالكتروني 150
1/ بطاقات الوفاء 150
2/بطاقات الائتمان..... 153
3/ بطاقات الضمان..... 155
4/ بطاقات السحب..... 157
ثانيا/ التصنيف القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني..... 159
1/ بطاقة الوفاء..... 159
2/ بطاقات السحب..... 160
ثالثا/ التصنيف التقني لبطاقات الدفع الالكتروني 161

Scanned with CamScanner

1/ البطاقة التقليدية بالشريط المغناطيسي..... 161
2/ البطاقة بالشريحة..... 161
الفرع الثالث : تقسيمات بطاقات الوفاء والائتمان..... 164
أولا/ أنواع بطاقات الوفاء..... 164
1/ البطاقات مدينة الدفع..... 164
2/ بطاقات الدفع المسبقة..... 164
3/ بطاقة الحسم الفوري أو بطاقة السحب المباشر من الرصيد..... 164
ثانيا/ أنواع بطاقات الائتمان..... 165
1/البطاقات الائتمانية المتجددة..... 165
أ/ البطاقة الفضية العادية..... 167
ب/ البطاقة الذهبية أو الممتازة..... 167
ج/ البطاقة البلاتينية..... 167
2/ بطاقات الائتمان الغير المتجددة..... 168
أ/ الفرق بين بطاقة الحسم الفوري وبطاقة الائتمان المتجددة..... 169
ب/ الفرق بين بطاقة الحسم الشهري وبطاقة الائتمان المتجددة..... 169
المبحث الثاني : نظام الدفع بواسطة بطاقات
الدفع الالكتروني..... 171
المطلب الأول : العلاقات الناشئة عن استخدام ببطاقات
الدفع الالكتروني..... 171
الفرع الأول : عقد الانضمام أو عقد الحامل..... 173

Scanned with CamScanner

أولا/خصائص عقد الانضمام 173
1/عقد الانضمام عقد ملزم لجانبين..... 173
2/ عقد الانضمام عقد إذعان 174
3/ عقد الانضمام عقد غير مسمى..... 174
ثانيا / أركان عقدالانضمام..... 175
1/ الأهلية اللازمة لفتح الحساب..... 175
أ/ أهلية الشخص الطبيعي..... 176
ب/ أهلية الشخص المعنوي..... 176
2/ الأهلية اللازمة للحصول على البطاقة..... 177
ثالثا/ كيفية إبرام عقد الانضمام (طرق اكتساب البطاقة) 177
1/ الايجاب 178
2/ شرط قبول طلب البطاقة 180
3/ اقتران الإيجاب بالقبول..... 181
الفرع الثاني : عقد التوريد أو عقد التاجر..... 184
أولا/ شروط انعقاد عقد التوريد..... 185
ثانيا/ كيفية انعقاد عقد التوريد (عقد التاجر) 186
الفرع الثالث : عقد البيع أو تقديم الخدمة 187
أولا/ إصدار أمر بالدفع بموجب البطاقة 188
ثانيا/ شكل أمر الدفع بموجب البطاقة 188
ثالثا/ إثبات أمر الدفع بموجب البطاقة 189
رابعا/ عدم الرجوع في أمر الدفع بموجب البطاقة..... 190

Scanned with CamScanner

خامسا/ المعارضة في أمر الدفع بموجب البطاقة 191
المطلب الثاني : الالتزامات المترتبة عن التعامل ببطاقات الدفع الالكتروني 192
الفرع الأول : التزامات الأطراف المترتبة على عقد الانضمام..... 193
اولا/ التزامات الجهة المصدرة في مواجهة الحامل..... 193
1/ تمكين الحامل من السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي أو الشبابيك التابعة لها..... 193
2/ إصدار البطاقة وتسليمها للحامل. 193
3/ المحافظة على البيانات الشخصية المتعلقة بالحامل..... 193
4/ الالتزام بالوفاء للتاجر المنخرط في نظام الدفع الالكتروني..... 193
5/ الالتزام بإرسال كشف النفقات في كل مرة 194
6/ الالتزام بنشر إخطار بواقعة الضياع أو سرقة البطاقة البنكية..... 194
ثانيا/ التزامات الحامل اتجاه الجهة المصدرة..... 195
1/ الالتزامات المتعلقة بالاعتبار الشخصي..... 196
أ/ الالتزامات السابقة عن التعاقد .....
ب/ الالتزامات اللاحقة على التعاقد .....
2/ الالتزامات المتعلقة بالاعتبار المالي..... 197
الفرع الثاني : التزامات الأطراف المترتبة عن عقد التاجر أو عقد التوريد 197

Scanned with CamScanner

أولا/ التزامات الجهة المصدرة للبطاقة اتجاه التاجر.....198
1/ الالتزامات المستمدة من نظام البطاقة.....198
2/ التزامات يحددها عقد التاجر.....198
ثانيا : التزامات التاجر اتجاه الجهة المصدرة. 199
1/الالتزام بالإعلام.....199
2/الالتزام بقبول البطاقة في الوفاء.....199
3/التزام التاجر بمراقبة استخدام البطاقة 200
4/ الالتزام بدفع العمولة.....200
الفرع الثالث : الالتزامات المترتبة عن عقد البيع أو تقديم الخدمة.....200
أولا/ التزامات التاجر اتجاه حامل البطاقة البنكية.....201
1_ قبول الوفاء بالبطاقة من جانب الحامل.....201
2_الالتزام بفحص مدى صحة العملية.....201
3/ الالتزام بتسليم البضاعة للحامل (أو تقديم الخدمة).....202
4/ الالتزام بالمحافظة على أسرار العميل 202
ثانيا/ التزامات العميل حامل البطاقة اتجاه التاجر 202
1/ الوفاء بثمن المشتريات والخدمات المقدمة له.....202
2/ التوقيع على الفاتورة 202
المبحث الثالث : المسؤولية المترتبة عن التعامل ببطاقات
الدفع الالكترونية 204
المطلب الأول : المسؤولية المدنية المترتبة عن التعامل

Scanned with CamScanner

ببطاقات الدفع الالكتروني..... 204
الفرع الأول : المسؤولية المدنية لأطراف بطاقات
الدفع الالكتروني..... 205
أولا/ المسؤولية المدنية للجهة المصدرة 205
1/المسؤولية المدنية للجهة المصدرة اتجاه الحامل 205
أ/ مسؤولية الجهة المصدرة عن الإخلال بالتزامها
المتمثل في الوفاء 205
ب/ مسؤولية البنك عن التزامه بالإخطار بالمعارضة 206
ج/مسؤولية الجهة المصدرة عن الالتزام بالمحافظة
على سرية البيانات..... 208
د/مسؤولية البنك عن الأضرار الناجمة عن سوء
تشغيل النظام..... 209
2/ المسؤولية المدنية للمصدر اتجاه التاجر..... 209
أ/ المسؤولية في حالة الإخلال بدفع قيمة الفواتير..... 209
ب/ مسؤولية البنك عن إخلاله بالالتزام بالإخطار بالمعارضة..... 210
ثانيا/ المسؤولية المدنية لحامل بطاقة الدفع الالكتروني..... 210
1/ المسؤولية المدنية للحامل اتجاه المصدر 210
أ/ المسؤولية عن الإخلال بالالتزام باستعمال البطاقة
في حدود مبلغ متفق عليه..... 211
ب/ المسؤولية عن إخلاله بالالتزام برد البطاقة البنكية 211

Scanned with CamScanner

ج/ مسؤولية الحامل عن إخلاله بالتزام إجراء المعارضة.....212
د/ مسؤولية الحامل عن إخلاله باستعمال البطاقة
استعمالا شخصيا 212
2/ المسؤولية المدنية للحامل اتجاه التاجر.....212
ثالثا/ مسؤولية التاجر المنظم.....213
1/ مسؤولية التاجر اتجاه الحامل.....213
أ/ المسؤولية العقدية 214
ب/ المسؤولية التقصيرية.....214
2/ المسؤولية المدنية للتاجر اتجاه البنك المصدر.....215
أ/ مسؤولية التاجر عن عدم قبول الوفاء بالبطاقة.....215
ب/ مسؤولية التاجر عن إخلاله بالالتزامات المتعلقة بالتحقق
من بيانات البطاقة.....215
ج/ مسؤولية التاجر عن الإخلال بالتزامه بالمحافظة
على أدوات عمل البطاقة 216
الفرع الثاني : المسؤولية المدنية للغير عن استخدام
بطاقات الدفع الالكتروني 216
أولا/ المسؤولية المدنية للحامل غير الشرعي.....217
ثانيا/ المسؤولية المدنية للتاجر باعتباره من الغير.....217
ثالثا/ المسؤولية المدنية للحامل الشرعي باعتباره من الغير.....218
المطلب الثاني : المسؤولية الجنائية المترتبة عن التعامل

Scanned with CamScanner

بطاقات الدفع الالكتروني 218
الفرع الأول : المسؤولية الجنائية لحامل بطاقة
الدفع الالكتروني..... 219
اولا/ إساءة استخدام البطاقة خلال مدة صلاحيتها 219
1/ المسؤولية عن السحب من الجهاز مع عدم وجود
رصيد كاف..... 219
أ/ الاتجاه الأول..... 219
1/ الاتجاه الذي يرى أن الفعل يشكل خيانة أمانة 220
2/ الاتجاه الذي يرى أن الفعل يشكل سرقة. 221
ب/ الاتجاه الثاني..... 222
2/ مسؤولية الحامل عن الوفاء فيما يتجاوز المبلغ المسموح به..... 225
أ/ الاتجاه الأول..... 225
ب/ الاتجاه الثاني..... 226
ثانيا/ إساءة استخدام البطاقة بعد انتهاء صلاحيتها..... 227
1/ ارتكاب الحامل جريمة خيانة الأمانة في حق البنك المصدر..... 227
2/ ارتكاب الحامل جريمة النصب في حق التاجر..... 228
الفرع الثاني : المسؤولية الجنائية للتاجر والغير..... 229
أولا/ المسؤولية الجنائية للتاجر..... 229
ثانيا/ المسؤولية الجنائية للغير..... 230
أ/ استعمال الغير لبطاقة صحيحة 230

Scanned with CamScanner

1/ سرقة الغير للبطاقة أو الحصول على بطاقة مفقودة 230
2/ سرقة الغير للبطاقة أو العثور عليها دون نية تملكها 231
3/سرقة الغير للبطاقة أو العثور عليها لكن دون استخدامها 231
4/ استعمال البطاقة المسروقة أو الضائعة من قبل شخص
آخر غير الذي سرقها أو عثر عليها 232
ب/ ارتكاب الغير لجريمة تزوير البطاقة واستعمالها 232
الفصل الرابع : الأوراق التجارية الالكترونية 233
المبحث الأول : السفتجة الالكترونية 235
المطلب الأول : تعريف السفتجة الالكترونية 235
المطلب الثاني : أشكال السفاتج الالكترونية..... 236
الفرع الأول : السفتجة الالكترونية الورقية 236
الفرع الثاني : السفتجة الالكترونية الممغنطة..... 239
المطلب الثالث : الطبيعة القانونية للسفتجة الالكترونية 240
المبحث الثاني : السند لأمر الالكتروني..... 242
المطلب الأول : تعريف السند لأمر الالكتروني..... 242
المطلب الثاني : الوفاء بالسند لأمر الالكتروني..... 243
المبحث الثالث : الشيك الالكتروني 245
المطلب الأول : تعريف الشيك الالكتروني 245
المطلب الثاني : إنشاء الشيك الالكتروني..... 247
المطلب الثالث : تمييز الشيك التقليدي

Scanned with CamScanner

عن الشيك الالكتروني..... 247
المطلب الرابع : كيفية عمل الشيكات الالكترونية 249
اولا/نظامFSTC 251
ثانيا/نظامNETCHEX 251
الفصل الخامس : النقود الالكترونية أو الرقمية 253
المبحث الاول : تعريف وخصائص النقود الالكترونية..... 254
المطلب الأول : تعريف النقود الالكترونية 254
المطلب الثاني : خصائص النقود الالكترونية..... 257
المبحث الثاني : أهمية النقود الالكترونية .
وطبيعتها القانونية 260
المطلب الأول : أهمية النقود الالكترونية..... 260
الفرع الأول : أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للمستهلكين..... 260
الفرع الثاني : أهمية النقد الالكترونية بالنسبة للتجار والباعة 261
الفرع الثالث : أهمية النقود الالكترونية بالنسبة لمصدريها 261
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للنقود الالكترونية 262
الفرع الأول : النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية..... 262
الفرع الثاني : النقود الالكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع..... 263
الفرع الثالث: النقود الالكترونية صورة افتراضية لتدفق
ثلاثي الاقطاب..... 264
المبحث الثالث : عناصر وأشكال النقود الالكترونية 266

Scanned with CamScanner

المطلب الأول : عناصر النقود الالكترونية 266

الفرع الأول : النقود الالكترونية تمثل قيمة نقدية 266

الفرع الثاني : النقود الالكترونية مخزنة

على وسيلة إلكترونية 267

الفرع الثالث : النقود الالكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي.....267

المطلب الثاني : أشكال النقود الالكترونية.....268

الفرع الأول : معيار الوسيلة 268

أولا/ البطاقات سابقة الدفع.....268

ثانيا/ القرص الصلب. 268

ثالثا/الوسيلة المختلطة 268

الفرع الثاني : معيار القيمة النقدية 269

أولا/بطاقات ذات قيمة ضعيفة.....269

ثانيا/بطاقات ذات قيمة متوسطة 269

Scanned with CamScanner

يتناول هذا الكتاب موضوع مرتبط بالمستجدّات الحديثة المتعلّقة بالتّجارة الالكترونيّة والتي من بين متطلّباتها الإعتماد على طرق سداد أو وفاء تتلاءم والتّكنولوجيا الحديثة، خصوصا وأنّ الجزائر قد صادقت على قانون التّجارة الالكترونيّة في سنة 2018 من خلال القانون 18-05 .

وقد تناول هذا الكتاب وبشيء من التّفصيل العديد من وسائل الدّفع الالكتروني منها التّحويل والاقتطاع، والبطاقات والأوراق التّجاريّة الالكترونيّة والنّقود الالكترونيّة والملاحظ على هذه الوسائل أنّ المشرّع الجزائري كان تدخّله مقتضبا في سنة 2005 عندما عمل على إدخال وسائل دفع جديدة إلى جانب الوسائل التّقليديّة والمتمثّلة في التّحويل والاقتطاع وبطاقة الدّفع وبطاقة السّحب حيث لم ينظّمها بشكل واضح وبأحكام مفصّلة وشاملة ودقيقة مثلما فعله مع الوسائل التّقليديّة وهي السفتجة والسّند لأمر والشيك.

ونظرا للاختلاف الكبير بين وسائل الدّفع التّقليديّة ووسائل الدّفع الالكترونيّة فلا يمكن تطبيق النّصوص الخاصّة بقانون الصّرف على الوسائل الحديثة لتمتّعها بخصوصيّة تستوجب قواعد خاصّة.

ونأمل في الأخير أن يكون هذا الكتاب مرجعا للمشتغلين بمجال القانون وحتّى الاقتصاد، ونكون قد أسهمنا ولو بجزء بسيط في المجال العلمي لفائدة طلبتنا والعاملين في هذا المجال.

ISBN 978-9931033417
9 789931 033417

السّعر: 810 دج

5/615
دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
023 19 13 56 / 023 19 13 58
023 19 13 54 / 023 19 13 57
34 حي لابرويار- بوزريعة - الجزائر
www.editionshouma.com
info@editionshouma.com

Scanned with CamScanner